انضمام الجزائر إلي البريكس .. ما بين الدوافع والامكانات والسيناريوهات

د. علي محجوب
مدير تحرير دورية آفاق أفريقية

مقدمة:

ارتفعت أسهم «مجموعة بريكس» في الآونة الأخيرة إعلامياً بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، وأضحت عدة دول تبحث عن الانضمام إلى تكتل يحقق نوعاً من القطبية الاقتصادية، خصوصاً مع بحث روسيا عن شركاء داعمين لها في وجه العقوبات الاقتصادية الغربية، وتفضيل مجموعة من الدول إبقاء علاقاتها قوية مع موسكو وعدم مشاركة الغرب في توجهاته الداعمة لأوكرانيا..وكانت بورنيما أناند، رئيسة المنتدى الدولي لدول بريكس، قد أشارت إلى انضمام محتمل لدول جديدة إلى المجموعة، ونقلت وسائل إعلام عنها قولها إن تركيا ومصر والسعودية قد تنضم قريبا، كما سبق لموسكو أن أعلنت استعداد إيران والأرجنتين للانضمام..

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر إلى الانضمام لمجموعة بريكس BRICS التي تضم دولاً كبرى مثل الصين وروسيا، طموح عبر عنه في أواخر يوليو٢٠٢٢ الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، ورحبت به كل من بكين وموسكو.

نرصد خلال التقرير نبذة عامة عن مجموعة البريكس النشاة والتطور والامكانيات الحالية، ثم ننطلق الي الدوافع والاسباب التي تجعل دولة الجزائر تسعي نحو الانضمام للمجموعة، ثم نستعرض الامكانيات التي تؤهل الجزائر لذلك، ثم نستعرض بعض المعوقات التي قد تحول دون هذا الانضمام ثم نعرج علي نادي الراغبين للانضمام للبريكس من الدول الاخري بالعالم النامي، ونختتم بالاشارة الي سيناريوهات الانضمام المتوقعة للحالة الجزائرية .. وذلك علي النحو التالي :

أولا: نبذة عامة عن مجموعة البريكس النشاة والتطور والامكانيات الحالية
ثانيا:الدوافع والاسباب لانضمام الجزائر
ثالثا:الامكانات المؤهلة للجزائر للانضمام
رابعا: معوقات انضمام الجزائر للمجموعة
خاتمة.. سيناريوهات "الانضمام»:

أولا: نبذة عامة عن مجموعة البريكس النشأة والتطور والامكانيات الحالية

بريكس BRICS، حسب موقعها الرسمي على الإنترنت، منظمة تجمع خمسة دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، وهي تسمية ملخصة للحروف الاولى من الدول الخمس.. وكانت روسيا هي التي شرعت في إنشائها، ففي ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ تم عقد أول اجتماع وزاري للمجموعة بدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة.. وكانت تسمى «بريك» نسبة إلى الأحرف الأولى من مؤسسيها، وتحول اسمها إلى «بريكس» بعد انضمام جنوب أفريقيا.

نظريا قام العالم جيم أونيل Jim O'Neill بالتنظير لقيام مجموعة بريك، حين نشر عبر جولدن ساكس، تقريرًا في أكتوبر ٢٠٠٣ بعنوان "الحلم مع دول بريكس.. الطريق إلى عام ٢٠٥٠" توقع فيه: "هيمنة دول البريك على الاقتصاد العالمي، حيث ستحل البرازيل محل إيطاليا في عام ٢٠٢٥، وتتفوق على فرنسا في عام ٢٠٣١، وتتفوق روسيا على المملكة المتحدة في عام ٢٠٢٧، وألمانيا في عام ٢٠٢٨، وتتفوق الصين على الولايات المتحدة في عام ٢٠٤١ لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، وتتفوق الهند على اليابان في عام ٢٠٣٢، وقد جعل هذا التقرير دول البريك مشهورة.

على الصعيد العملي، هناك ظروف موضوعية ساعدت على ظهور البريكس؛ منها: تبعات حركة العولمة وعلاقتها بتسريع النمو الاقتصادي، ونتائج الأزمة المالية العالمية التي بدأت مع السوق الأمريكية في عام ٢٠٠٨، وما تلاها من جر الاقتصاد إلى ركود بعيد المدى، وكل هذا زاد من وعي دول بريكس لمواجهة التحديات الجديدة التي أثارتها الأزمة بشكل أفضل، ثم للمطالبة بنظام اقتصادي دولي أكثر عدلًا، من شأنه أن يلبي تطلعات البلدان النامية بشكل أفضل.

وفي يونيو عام ٢٠٠٩، انعقدت أول قمة لها في "يكاترينبرج - روسيا"، حيث ناقش قادتها قضايا الاقتصاد والتمويل الدوليين، وأمن الطاقة، والقضايا البيئية، ونزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وإصلاح المؤسسات الدولية، وصدر بيان مشترك كشف عن رغبة مشتركة لدى قادتها لتنسيق مواقفهم بشأن قضايا التنمية والأمن الدولي، وبعدها بسنة تغير اسم المجموعة ليصبح "بريكس" بعد انضمام جنوب أفريقيا إليها..عندها طرح الخبراء والمراقبون سؤالًا مفاده: كيف يمكن لدول بعيدة جغرافيًا مثل روسيا والبرازيل، ودول متباينة مثل الهند والصين، وجنوب أفريقيا، أن تشكل تكتلًا اقتصاديًا وتحديًا في صدارة المشهد الدولي..

وخلال قمة بريكس بالبرازيل في ١٥-١٦ يوليو ٢٠١٤، تقرر إنشاء بنك للتنمية وتبني معاهدة لوضع احتياطي طارئ للمجموعة، التي باتت تمتلك ما مجموعه ٢٠٠ مليار دولار.

تمثل دول بريكس ٤٠ بالمئة من مساحة العالم حيث إنها تضم أكبر خمس دول في العالم من حيث المساحة، كما يمثل تكتل بريكس ٤١٪ من سكان العالم، و٢٤٪ من الاقتصاد العالمي و١٦٪ من التجارة العالمية. وتستحوذ الصين على أكثر من ٧٠ في المئة من اقتصاد المنظمة، فيما تملك الهند نحو ١٣ في المئة، وروسيا والبرازيل ٧٪ لكل منهما، وجنوب أفريقيا نحو ٣٪.

ويبلغ حجم الناتج المحلي لدول مجموعة «بريكس» تبعاً للقوة الشرائية ٤٤ تريليون دولار، فيما تبلغ حصصها من التجارة الدولية العالمية ١٦٪ فيما تبلغ مساهمتها في إنتاج السلع التي يحتاجها العالم ٣٠٪ وتغطي دول مجموعة الأسواق الناشئة ٢٧٪ من مساحة الكرة الأرضية بنسبة سكان تبلغ ٤٠٪ من العدد الإجمالي لسكان العالم.

وتهدف دول المجموعة إلى التعاون فيما بينها ودعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في العالم، خصوصا أن بينها الصين التي هي أكبر اقتصاد في العالم والهند وهي ثالث اقتصاد في العالم ثم روسيا التي هي أكبر مصدر للطاقة في العالم».. ويعتبرها مراقبون بمثابة منظمة موازية لمجموعة السبع التي تقودها أمريكا. وتسعى بريكس إلى هدف واضح وعلني وهو إقامة نظام عالمي "متعدد

الأقطاب" ويظهر مسعى "الصين - التي تستحوذ على ٧٠٪ من الناتج القومي للمجموعة" - واضحًا في طرح استراتيجية اقتصادية جديدة تخدم هدف المجموعة.

وأكبر عقبة تواجهها «بريكس» هي الهيمنة الكبيرة للصين على المجموعة والشراكات الاقتصادية التي تجمع عددا من أعضائها بدول الغرب، وتعتبر مجموعة بريكس اليوم تكتلًا اقتصاديًا، قابلًا لأن يكون في المستقبل المنظور تجمعًا سياسيًا يؤثر على صناعة القرارات المصيرية على المستوى العالمي، وقد تمكنت "بريكس" من تعبيد الطريق والسير فيه جنبًا إلى جنب، مع أنها لا تملك روابط تاريخية، ولا تقاربًا أيديولوجيًا، ناهيك عن وجود دولها في أماكن مختلفة جدًا في سلسلة الإنتاج العالمية، لذلك "يبدو تشكليها مثل قصة سريالية.. وهي مجموعة قليلة من البلدان ذات معدلات نمو اقتصادي كبيرة، اتحدت معًا لتشكيل ما يسمى الآن مجتمع المصير"، والقول بأن بريكس يعتبر "مجتمع المصير"، يتأتى من كونه قابلًا للتوسع في المستقبل المنظور، وأيضًا لأنه يمثل ٤٠٪ من سكان العالم، وما يزيد قليلًا عن ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي..

وبعد تطور الأحداث على المستوى العالمي، وخصوصًا الحرب في أوكرانيا وما تبعها من انقسام، ظهرت "رغبة مزودجة"، لدى بريكس من جهة، ولدى بعض الدول، التي ترغب في الانضمام إليها من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس اقترحت الصين بدء عملية توسيع مجموعة "بريكس"، حيث انضم إلى مشاورات "بريكس بلس" ممثلون عن الأرجنتين ومصر وإندونيسيا وكازاخستان ونيجيريا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والسنغال وتايلند، وجميع هذه الدول، قد تكون أعضاء محتملين في المنظمة مستقبلًا.

وقد أخذت البريكس اهتماما أكبر من السابق بعد الحرب الأوكرانية والتشتت الحاصل في النظام العالمي والاتجاه نحو تكتلات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية أو جيو-استراتيجية. برزت أهمية البريكس خصوصا بعد الاجتماع الأخير الذي ضم تقريبا عشرين دولة بينهم السعودية، الجزائر، إندونيسيا، وماليزيا. وأصبحت هذه المنظمة تضاهي وتوازي منظمات مثل مجموعتي السبع والعشرين».

ثانيا:الدوافع والاسباب لانضمام الجزائر

هناك العديد من الدوافع التي جعلت لدي الجزائر رغبة واضحة في الانضمام الي تكتل البريكس، ففي تصريحات للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون للصحف الجزائرية في ٣١ يوليو٢٠٢٢ ذكر بأن «هناك شروطا اقتصادية للالتحاق بمجموعة بريكس، أظن أنها تتوفر بنسبة كبيرة في الجزائر». كما قال تبون إن بريكس تهم بلاده كونها «قوة اقتصادية وسياسية» والانضمام إليها سيبعد الجزائر التي تعتبر «رائدة في عدم الانحياز» عن «تجاذب القطبين».

وفي قمة بريكس التي عقدت عبر الفيديو كونفرنس في شهر يونيو ٢٠٢٢ تم توسيع التنسيق ليشمل ١٣ دولة إضافية. كان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أول ضيف تحدث، داعيًا إلى "نظام اقتصادي جديد يسود فيه التكافؤ والإنصاف بين الدول".

وبدوره صرح وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة، في مؤتمر صحفي عقده في ٩ أكتوبر ٢٠٢٢ "إن للجزائر القدرة على تقديم قيمة مضافة إلى مجموعة بريكس"، وفي السادس من نوفمبر ٢٠٢٢ أعلنت ليلى زروقي، المبعوثة الخاصة المكلفة بالشراكات الدولية الكبرى بوزارة الخارجية الجزائرية، في مقابلة مع الإذاعة الجزائرية الرسمية: "أن الجزائر قدمت طلبًا رسميًا للانضمام إلى مجموعة بريكس"، وبذلك تكون الجزائر قد اتخذت خطوة عملية بعد أن تأكدت من دعم بعض دول المجموعة، خاصة روسيا والصين.

على الرغم من إعلان الجزائر صراحة، كما جاء على لسان رئيسها، أنها تهدف من الانضمام إلى مجموعة بريكس إلى أمرين: الأول اقتصادي، والثاني سياسي، فإنها تُولي الأول اهتمامًا أكبر من الثاني، ذلك أن هذا التحالف يتيح لها إمكانية إقامة مشاريع بنية تحتية مهمة، من أجل تعزيز التجارة الدولية، مثل تمويل الصين لتطوير ميناء بجاية، وهو مشروع احتياطي منذ عام ٢٠١٧.

كما تراهن الجزائر على النموذج الاقتصادي لمجموعة بريكس السريعة النمو في تحقيق إقلاع اقتصادي، "سيحسن من مستوى المعيشة والأمن لدى لسكان، حيث ستشغل المشاريع اليد العاملة؛ ما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وإيجاد ثروة.

كـما يمكـن للوظائـف الجديـدة التـي توفرهـا المجموعـة أن تحـد - ولـو جزئيًـا - مـن مسـألة الهجـرة التـي تظـل بـلاءً حقيقيًـا في الجزائـر".

ومـن الفوائـد الأخـرى التـي قـد تجنيهـا الجزائـر هـي حصولهـا عـلى تسـهيلات تجاريـة واقتصاديـة، وتعميـق علاقاتهـا البينيـة داخـل المجموعـة، خاصـة مـع الصـين التـي هـي أكـبر مسـتورد للطاقـة في العـالم، وهـذا يعنـي أنهـا قـادرة عـلى اسـتيعاب كل صـادرات الجزائـر مـن الغـاز والنفـط، كـما أنـه بإمكانهـا أن تخصـص جـزءًا مـن اسـتثماراتها لصناعـة النفـط والغـاز الجزائريـين. كـما أن بإمـكان الجزائـر أن تبيـع نفطهـا وغازهـا بعملـة غـير الـدولار الأمريـكي واليـورو، وأن تتحـول إلى البترو-يـوان الصينـي في المسـتقبل مـا سـيحميها مـن عقوبـات اقتصاديـة محتملـة مـن قبـل الولايـات المتحـدة في حـال اتخـذت الجزائـر نهجـا سياسـيا لا يـرضي واشـنطن..

وهنـاك فائـدة أخـرى، وهـي "تعلُّـم الجزائـر مـن روسـيا كيـف تمكنـت مـن أن تحـول نفسـها مـن مسـتورد رئيـسي للقمـح والمـواد الغذائيـة، أيـام الاتحـاد السـوفيتي، إلى أكـبر مصـدر لهـما في العـالم، تحـت زعامـة الرئيـس فلاديمـير بوتـين»، مـا يجعلهـا ستسـتفيد في المسـتقبل مـن تأمـين أمنهـا الغـذائي وتصديـر الفائـض، خاصـة بعـد ازديـاد الأزمـة الغذائيـة في العـالم.

وفي ظـل نظـام عالمـي آخـذ في التحـول بسرعـة من الأحاديـة، بقيـادة الولايـات المتحدة الأمريكيـة، إلى نظـام متعـدد الأقطـاب قـد تقـوده الصـين وروسـيا ودول أخـرى، تعتقـد الجزائـر اليـوم أنهـا قـادرة عـلى أن تحـول نفسـها إلى أكـثر مـن مجـرد دولـة مصـدرة للنفـط والغـاز، في إطـار آفـاق جديـدة ومزايـا كبـيرة مـن خـلال التحاقهـا بمجموعـة بريكـس، كـما أن الجزائـر في وضـع يسـمح لهـا بالانضـمام للمجموعـة، خصوصـاً أن علاقـات الجزائـر بالـدول الأعضـاء عريقـة ومتينـة، وأن انضـمام الجزائـر لمجموعـة الأسـواق الناشـئة سـيدفع بعلاقاتهـا الاقتصاديـة مـع هـذه البلـدان نحـو مزيـد مـن التعـاون لتحقيـق مكاسـب مشـتركة..

وبالعـودة الي الدوافـع الاقتصاديـة الجزائريـة للانضـمام لبريكـس يركـز بعـض الخـبراء الجزائريـين عـلى أن هـذه الخطـوة تـأتي في إطـار مراجعـة الجزائـر لعلاقاتهـا الدوليـة والاقتصاديـة، ضمـن تحـرك اقتصـادي يتزامـن مـع انتعـاش مـالي متوقـع عـلى خلفيـة

ارتفاع أسعار النفط والغاز، وتوقع قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة ٢٠٢٢ الصادر في أغسطس ٢٠٢٢، ارتفاع الإرادات بنسبة ٢٦٪ إلى (٤٨,٦٣ مليار دولار) من (٣٩,٤٨ مليار دولار) في قانون المالية الأولي، وإنه يمكن للجزائر عبر هذا التكتل الاقتصادي الجديد «الاستفادة من مشاريع مشتركة ومن قواعد صناعية قوية بهذه البلدان ومن وفرة كبيرة للمنتجات الغذائية وهو التحدي العالمي القادم، وأن يعزز انضمام الجزائر للبريكس التبادل التجاري السريع عبر معاملة تفضيلية بين أعضاء المجموعة، كما أن هذا التحالف قد يسمح بتوفير مصادر إضافية للسيولة المالية من خلال بنك التنمية الذي استحدثته دول مجموعة بريكس. « فالجزائر تقدم نفسها كبلد يمكنه لعب دور قاعدة صناعية ولوجستية إضافية لدول كبرى، كالصين والهند والبرازيل وباب لإفريقيا، من خلال الاستغلال الأمثل للموقع الاستراتيجي لبلد هو مفترق الطرق بين القارات ومدخل آمن إلى عديد الدول الإفريقية، حيث تتميز الجزائر باستقرار سياسي وأمني يرفع من جاذبية البلد في مناخ المال والأعمال».

الاستفادة من بنك التنمية الجديد التابع للبريكس

فقد وقعت دول "بريكس" سنة ٢٠١٤ إنشاء بنك التنمية الجديد، والذي يتكفّل بتمويل استثمارات كبرى، إذ أن الصيغة التي يعمل بها هذا البنك تنافس صندوق النقد الدولي، الذي يفرض شروطا تعجيزية صارمة لإقراض الدول، في حين يكتفي بنك "بريكس" بالإقراض مقابل فوائد معيّنة، وهي الآليات المالية التي سيتسنى للجزائر الاستفادة منها في حال انضمامها للمجموعة، كما قد يؤهّلها هذا الخيار إلى التوقيع على اتفاقيات تفاضلية تتعلّق برفع القيود الجمركية والعراقيل غير الجمركية، وأيضا الاستفادة من تجارب هذه الدول الرائدة في قطاعات معينة كالصناعة والزراعة والمناجم واستغلال الثروات الباطنية.

إن هذه الدول الاعضاء في بريكس تمكّنت في ظرف ٢٠ سنة من التحوّل إلى دول نامية، حيث يفوق دخلها الخام الفردي ١٥ ألف دولار، مقارنة مع معدّل ٤ آلاف دولار، وهو ما سيمكّن الجزائر كعضوة جديدة في المجموعة من اقتباس نفس التجربة، في مجال التجارة والنموّ، وتأسيس نموذج تنموي جديد يقوم على

التطـور التكنولوجـي، بتحويـل فعـلي للخـبرة والتكنولوجيـا، وليـس مجـرّد حـبر عـلى ورق، وتوقيـع مشـاريع اسـتثمارية جديـدة.

كـما أن هـذه الخطـوة سـتتيح نسـبيا للجزائـر الدخـول في مرحلـة إعـادة التـوازن في ظـل المنظومـة الماليـة العالميـة الجديـدة، وتخفّـف مـن التبعيـة لجهـة معيّنـة وضـمان التـوازن في علاقاتهـا الاقتصاديـة والتجاريـة، القائمـة عـلى اتفـاق مـع الاتحـاد الأوروبي مـن جهـة وآخـر مـع الـدول العربيـة واتفاقيـات ثنائيـة مـع الـدول الشـقيقة والصديقـة، وانخـراط في تكتّـل "البريكـس".

فـإنّ لهـذه المنظمـة قـوة اقتصاديـة، تتمثّـل بالصنـدوق الاحتياطـي الـذي يحتـوي عـلى مبالـغ مهمـة مـن النقـد الأجنبـي، وببنـك التنميـة الجديـد، الـذي يمـوّل مشـاريع البنيـة التحتيـة في هـذه الـدول المنضويـة تحـت مجموعـة «بريكـس».

المشروعات الجزائرية المحتملة

وتتميـز الجزائـر أيضـاً بموقعهـا الاسـتراتيجي عـلى أبـواب أوروبـا كأكـبر سـوق في العالم، بالإضافـة إلى أنهـا عـلى مقربـة مـن الأسـواق الأفريقيـة، وخصوصـاً الغـرب الإفريقـي... وهنـاك العديـد مـن المشروعـات التـي تحتـاج إليهـا الجزائر..بحسـب الخبـير الاقتصـادي الجزائـري، أحمـد الحيـدوسي، فـإن الجزائـر:

١-تحتـاج إلى عـدد مـن المشـاريع، كالصناعـات الميكانيكيـة وصناعـات الفضـاء، التـي تُعَـدّ الصـين بلـداً رائـداً ومتطـوراً في تقنياتهـا.

٢- تحتـاج إلى الخـبرة الروسـية في المجـال الزراعـي، وخصوصـاً أن روسـيا قطعـت أشـواطاً كبـيرة في مجـال الزراعـة، بعـد أن كانـت دولـة مسـتوردة للحبـوب في التسـعينيات. واليـوم، تُعَـدّ مـن أهـم الـدول التـي تصـدّر الحبـوب. لذلـك، تحتـاج الجزائـر إلى التجربـة الروسـية مـن أجـل تطويـر قطـاع الزراعـة فيهـا، وخصوصـاً أن الجزائـر تمتلـك أراضي زراعيـة تقـدّر بملايـين الهيكتـارات، ويمكـن اسـتغلالها مـن أجـل تلبيـة حاجـات السـوق الداخليـة، أو حتـى التصديـر إلى الخـارج.

٣- تحتـاج إلى الاسـتفادة مـن تجربـة الهنـد وخبرتهـا في مجـال صناعـة الـدواء والصناعـات التكنولوجيـة في هـذا المجـال، الـذي يشـهد تطـوراً في الهنـد، وقطعـت فيـه نيـو دلهـي أشـواطاً كبـيرة.

٤- يمكن الاستعانة بكل دول «البريكس» من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يُعرَف بعقود البناء والاستغلال («بي أُو تي»)، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية. وهذه المشاريع تتمّ عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة «بريكس».

حسابات سياسية جزائرية للانضمام

علي الجانب الاخر يري بعض المراقبين الجزائريين أن هدف الجزائر من الانضمام لتحالف «بريكس» سياسي أكثر مما هو اقتصادي، بخاصة أن الجزائر تشعر بنوع من عدم رضا القوى الغربية على سلوكها، وتحاول أن تجد دعماً أو حماية من أطراف دولية أخرى، وأن انضمام الجزائر لهذه المنظمة يعتبر انحيازاً لقطب آخر تقوده روسيا،

وهنا أثيرت التساؤلات عما إذا كان توجه الجزائر للانضمام لمجموعة الأسواق الناشئة سيكون ورقة بديلة لشراكتها مع الاتحاد الأوروبي، في ظل مطالب الجزائر المستمرة بمراجعة الاتفاق الذي تعتبر أنه غير متوازن وتسبب بخسائر مالية لها، أم أن الجزائر ستحتفظ بسيادة قرارها في تعاملها مع باقي شركائها وفق مقاربتها ومساعيها لتحقيق مصالحها السياسية والاستراتجية. وإن انضمام للجزائر في منظمة البريكس لن يكون على حساب شراكاتها الاستراتيجية مع باقي الشركاء التي تتعامل معهم، « فالجزائر تتعامل بمنطق التنويع والشراكة لتعزيز مصالحها الاستراتيجية»، وأن «مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي له إطاره الخاص فالجزائر تفصل بين الملفات ولا تقايض بها».

كما أن الأحداث الدولية المتسارعة التي غيرت معطيات السوق الطاقوية وخريطته الجيوسياسية منحت الجزائر فرصة ذهبية لإعادة التموقع في حوض المتوسط والجوار الأوروبي الواقع تحت ضغط البحث عن التوازن بين مصالح حليفه الأمريكي والقوى الصاعدة من الشرق، وأن التطلع إلى الانخراط في دائرة الدول الناشئة رهان واقعي بالنسبة للجزائر على المستوى الاقتصادي، قبل أن يكون خياراً مدفوعاً بخلفيات سياسية، خاصة، وأن قادة بريكس يبحثون تعزيز المجموعة بغض النظر عن القوة الاستراتيجية للأعضاء الجدد.

لا يعني دخول الجزائر إلى البريكس أنها ستدير ظهرها لنظام الغرب، فالعلاقات التجارية الجزائرية-الأوروبية مزدهرة خصوصا في مجال النفط والغاز إذ نرى العلاقات الجزائرية-الفرنسية التجارية لا تزال قوية، ومع إيطاليا أيضا. الجزائر لن تدير ظهرها للدول الأوروبية والولايات المتحدة مغبة تكبد خسارة كبيرة. برأيي أن الاستراتيجية الجزائرية يجب أن تكون عدم إدارة الظهر للغرب وترك الباب مفتوحا لدول البريكس وبالتالي تبقي علاقاتها حسنة مع الجميع».

ثالثا:الامكانات المؤهلة للجزائر للانضمام

تمتلك الجزائر بعض الامكانات والمقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي تعد أكبر بلد عربي وإفريقي من حيث المساحة، وكذلك أكبر مصدر للغاز الطبيعي في القارة السمراء، ورابع أكبر اقتصاد بها، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر بصناعة القرار.

وقد كشف رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون في حوار خص به قناة الجزيرة في مارس ٢٠٢٣ أن كل الامور ترشح الجزائر إلى الإنضمام والقبول في منظمة بريكس، وإعتبر رئيس الجمهورية في ذات الحوار ان مساحة الجزائر اكبر عربيا وإفريقيا، وكذا كونها من اكبر مصدري الغاز إفريقيا، وايضا ٤ أكبر دولة إقتصاديا في افريقيا وليس لديها ديون خارجيا ، وتابع رئيس الجمهورية في ذات السياق بالقول: مازال عمل سنقوم به هذه السنة من اجل رفع الدخل القومي للبلاد. وكذا رفع نسبة الدخل القومي في الصناعة. كما أن هناك العديد من المؤشرات الإقتضادية لابد من إصلاحها حتى يمكننا دخول هذه المنظمة ورأسنا مرفوع ، وأكد رئيس الجمهورية ان كل من دولة روسيا والصين جنوب إفريقيا البرازيل أبدوا موافقتهم والباب مفتوح امامنا. وسيتم الإعلان عن القبول صيف ٢٠٢٣.

واعتبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، أنّ انضمام بلاده إلى مجموعة الـ «بريكس» سيساعدها في التنمية، أكثر مما ساعدتها الهيئات المالية الدولية، وأضاف تبون خلال لقاءه الدوري، مع ممثلي بعض المؤسسات الإعلامية الوطنية، على هامش إشرافه على احتفالية الجزائر، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة في مايو ٢٠٢٣ ، إنّ «بنك مجموعة بريكس يحتوي على ١٠٠ مليار دولار، أي أكثر من

البنـك العالمـي». كـما تابـع: «هـذه المجموعـة سـتموّل مشـاريعنا وسـندخل في تكتلهـم، وسـنكون متحديـن مـع بعضنـا البعـض سياسـياً»، وأشـار الرئيـس الجزائـري إلى أنّ دول الصـين، روسـيا، جنـوب أفريقيـا، والبرازيـل، أبـدت موافقتهـا عـلى انضـمام الجزائـر إلى مجموعـة «بريكـس».

ولا تخلـو أيـة مناسـبة حكوميـة جزائريـة مـن الإشـارة إلى أهميـة طـرق أبـواب المنظمـة في ظـل الإمكانـات المتوفـرة مـن حيـث المـوارد الماليـة المحصلـة جـراء ارتفـاع أسـعار البـترول والغـاز، وكـذا «التحـرك» الاقتصـادي الـذي ظهـر مـع انطـلاق عديـد المشـاريع في مختلـف القطاعـات، وفـق تصريحـات المسـؤولين الحكوميين..مـع رغبـة جزائريـة للانضـمام لمنظمـة «بريكـس»، أقـر رئيـس البـلاد «عبـد المجيـد تبـون»، بضرورة تحقيـق جملـة مـن المطالـب والـشروط، تتضمـن مواصلـة الجهـود في مجـال الاسـتثمار، والتنميـة الاقتصاديـة والبشريـة، وأيضـا الانتقـال إلى مسـتويات أعـلى في التصديـر، ورفـع الناتـج الداخـلي الخـام مـا فـوق ٢٠٠ مليـار دولار، إضافـة إلى موافقـة جميـع دول البريكـس عـلى انضـمام الجزائـر.

ووفـق خطـة حكوميـة جزائريـة، فإنـه مـن المرجح، وصـول صـادرات الجزائـر إلى ٥٦,٥ مليـار دولار مـع نهايـة ٢٠٢٢، منهـا ٤٩,٥ مليـار دولار صـادرات النفـط والغـاز، ونحـو ٧ مليـارات دولار صـادرات خـارج قطـاع المحروقـات، وفـق وكالـة الأنبـاء التركيـة، ومـع أن هـذه الأرقـام تمثـل قفـزة كبـيرة في الصـادرات الجزائريـة، مقارنـة بـ ٢٠٢١، زيـادة بنحـو ١٧ مليـار دولار، مدفوعـة بارتفـاع أسـعار النفـط والغـاز، وزيـاد الكميـة المصـدرة مـن الغـاز ومـن السـلع خـارج المحروقـات، إلا أنهـا تمثـل أقـل مـن نصـف صـادرات جنـوب إفريقيـا، التـي بلغـت في ٢٠٢١ أكـثر مـن ١٢١ مليـار دولار.، وهـو مـا يوضـح تأكيـد الرئيـس الجزائـري «عبـد المجيـد تبـون»، عـلى زيـادة حجـم الصـادرات، حيـث دعـا إلى مضاعفـة إنتـاج الغـاز لبلـوغ صـادرات بـ ١٠٠ مليـار مـتر مكعـب سـنويا في ٢٠٢٣.

فيـما وضعـت الحكومـة الجزائريـة هدفـا، للوصـول إلى ١٠ مليـارات دولار صـادرات خـارج المحروقـات في نفـس العـام (٢٠٢٣) ، و١٥ مليـار دولار في الأعـوام المقبلـة. بعدمـا نجحـت نسـبيا في رهـان ٥ و٧ مليـارات دولار في ٢٠٢١ و٢٠٢٢ عـلى التوالي..وبمعـدل سـنوي، تنتـج الجزائـر نحـو ١٣٠ مليـار مـتر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي، صـدرت منـه

رقما قياسيا في ٢٠٢٢، بلغ ٥٦ مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو ٥٠ مليار متر مكعب، وتعيد ضخ نحو ٣٠ مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها.

ومن أجل الوصول لهذا الهدف، كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات، وخصصت لها نحو ٤٠ مليار دولار، وحققت اكتشافات هامة في ٢٠٢٢، من النفط والغاز، ودخلت في تعاون وشراكات مع شركات متعددة الجنسيات، على غرار «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«أوكسدونتال» الأميركية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج..كما سرعت الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات النظيفة، على غرار الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية، والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار إيطاليا وألمانيا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا..كما سعت أيضا إلى تصدير الكهرباء لأوروبا، بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج ٢٥ ألف ميجاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى ١٧ ألف ميجاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى ١١ ألف ميغاواط في الشتاء.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف، على وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلال تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا، للوصول إلى أسواق غرب القارة السمراء، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو أكبر كتلة سكانية في نيجيريا ووسط القارة السمراء، وكذلك التحرك نحو فتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك في عدد من العواصم بالقارة السمراء، وتنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد، والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب.

وإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من «أوبك+»، والأسعار من المتوقع أن تراوح بين ٧٠ و١٠٠ دولار للبرميل في ٢٠٢٣، وفق بعض التقديرات، إمكانيات الجزائر الكبيرة من الغاز الطبيعي، تدفعها لتراهن على مضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبيا، لرفع ناتجها الداخلي الخام بزيادة نحو ٣٧ مليار دولار في العام الواحد..والجزائر تملك القدرة

على تطوير مداخيلها من الخدمات، خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان، التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

رابعا: المعوقات انضمام الجزائر للمجموعة

يمكن التطرق الي نوعين من المعوقات التي قد تعوق أو تأخر انضمام الجزائر الي تكتل البريكس: النوع الأول اجرائي أو شكلي والثاني موضوعي أو هيكلي:

المعوقات الاجرائية:

تتمثل في اشتراط العضوية والانضمام للتكتل موافقة الدول الخمس الاعضاء علي انضمام اي عضو جديد وهو الشرط الذي لا يزال معلق أمام الجزائر فحتي الآن يجد الطلب ترحيب البعض ورفض او تردد في القبول من البعض الآخر.. حيث رحبت بكين وموسكو بطموح الجزائر اللحاق بركب مجموعة «بريكس» ، في حين موقف باقي الدول الاعضاء وخاصة الهند مازال غير واضح.

ففي سبتمبر ٢٠٢٢ أوضح القائم بأعمال سفارة الصين لدى الجزائر كيان جين بأن بلاده ترحب بمساعي انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس حسبما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية، موضحة بأن وزير الخارجية الصيني وانج يي قال عقب اجتماعه بنظيره الجزائري وزير الخارجية السابق رمطان لعمامرة على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك إن الصين ترحب بعضوية الجزائر في «أسرة بريكس».. وأشار الوزير الصيني إلى أن «الجزائر بلد ناشئ كبير وممثل للاقتصادات الناشئة».

وكان السفير الروسي في الجزائر فاليريان شوفايف قد قال في مطلع شهر سبتمبر ٢٠٢٢، إن بلاده لا تعترض على انضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس. وأوضح شوفايف للصحافة الجزائرية بأن: «روسيا ليس لديها اعتراض على رغبة الجزائر في الانضمام إلى بريكس. ناقش الرئيسان تبون وبوتين هذه القضية». في السياق، رحب المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونائب وزير خارجية فيدرالية روسيا ميخائيل بوغدانوف برغبة الجزائر الانضمام إلى مجموعة «بريكس». وقال في مؤتمر صحافي، «نرحب برغبة شركائنا والأشخاص ذوي

التفكير المماثل في الانضمام إلى تنسيقات مثل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، وغيرهما». وأبرز أنه «لدينا علاقات ممتازة مع الجزائر، ونحافظ على حوار يقوم على أساس من الثقة المتبادلة»، مؤكداً أنه «يجري بحث هذه المسألة في إطار العمل الجماعي في (بريكس)».

كما أن أحد شروط انضمام الجزائر إلى التكتل، ضرورة موافقة الدول الخمس، وإن كانت كل من الصين وروسيا أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، فإن الرئيس «تبون» أكد موافقة جنوب إفريقيا أيضا..جنوب إفريقيا تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الإفريقي، وكانت الجزائر استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي «نيلسون مانديلا» في ١٩٦٢، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى اليوم.

وحول البرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري «لولا دا سيلفا»، إلى السلطة يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى التكتل، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها في ٢٠٠٦، خلال ولايته الرئاسية الأولى..وأشار الرئيس الجزائري إلى هذا الأمر خلال لقائه مع الصحافة المحلية، مؤكدا أن البرازيل مع الانتخابات الجديدة التي فاز بها «لولا دا سيلفا» أعتقد أنهم موافقون.

لكنه لم يوضح موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها، لإقناعها بالموافقة، إلا أن «تبون» أكد مشاركته في قمة «بريكس» المقبلة نهاية ٢٠٢٣، بعدما سبق له وأن شارك في قمة بكين، التي جرت عبر الفيديو في ٢٣ يونيو ٢٠٢٢.

وكشفت زروقي المبعوثة الخاصة المكلفة بالشراكات الدولية الكبرى بوزارة الخارجية الجزائرية،أن بقية دول «بريكس» تدرس ملف الجزائر قبل البت فيه، ويتعلق الأمر بكل من جنوب إفريقيا، الهند، والبرازيل.. وإن لم تعبر الهند عن موقف واضح من انضمام الجزائر، إلا أنها أبدت رغبة في توسيع هذا الفضاء، وهو ما ذهب إليه سفيرها في الجزائر الذي قال مؤخرا لـ"صحيفة الشروق الجزائرية": "لقد تلقينا بالفعل طلب الجزائر للانضمام إلى البريكس، دعمت الهند النقاش بين أعضاء البريكس بشأن عملية التوسُّع، في الوقت نفسه، أكدنا أيضًا

أن دول البريكس بحاجة إلى توضيح المبادئ التوجيهية والمعايير والإجراءات على أساس التشاور الكامل وتوافق الآراء لعملية التوسُّع على أساس المشاورات الكاملة وتوافق الآراء، والمرحلة التي نناقش فيها الترشيحات لم تصل بعد، سيتم النظر في هذه في مرحلة مناسبة على أساس توافق الآراء".

المعوقات الموضوعية او الهيكلية:

تتمثل في التحديات الاقتصادية والسكانية التي تحد من فرص انضمام الجزائر الي تكتل البريكس، وهنا يرصد الخبراء والمراقبين العديد من نقاط الضعف في الحالة الجزائرية، كما يستبعد البعض أن يكون انضمام الجزائر للمنظمة في المستقبل القريب، كون الشروط الاقتصادية التي تفرضها غير متوفرة، ومنها حجم النمو الاقتصادي وحجم الدين العام وحجم الإمكانات البشرية من أجل تحقيق نمو اقتصادي، كما أن الجزائر لا تزال تعاني مشكلات..

لكن أكبر عقبة تواجه الجزائر هو أن اقتصادها ليس قوياً مقارنة مع الدول الأعضاء في المجموعة، وهناك فارق في قوة الاقتصاد مقارنة ببقية دول المجموعة، حتى أقلها أي جنوب أفريقيا، كما أن المجموعة تركز على ضم دول لها قدرة على التأثير في القرار الدولي، خصوصاً الحرب في أوكرانيا، وهو ما لا يتحقق في دول شمال أفريقيا.

ويذكر بعض المراقبين ان طلب انضمام الجزائر يعد تعبيراً عن حالة "نظام متعثر يتحكم في اقتصاد كان على وشك الانهيار لولا الحرب الروسية -الأوكرانية، التي دفعت أسعار الطاقة إلى الارتفاع الصاروخي، مما أعطى النظام الجزائري بعض المساحة لتأخير الانهيار الاقتصادي"..الرأي السابق، يؤسسه أصحابه من منطلق أن "الجزائر ليس لديها شيء تصدّره سوى النفط والغاز، وقدرتها على تصدير المواد الهيدوكربونية تتضاءل على خلفية ارتفاع الاستهلاك المحلي. والأفضل وصفها بدولة ريعية تمثل أسوأ جانب مما يسميه الخبراء الاقتصاديون بالمرض الهولندي.. واقتصادها لا يزال ناشئًا».

كما أن انضمام الجزائر إلى منظمة «بريكس» تواجهه عقبات أخرى في ظل تواضع ناتجها الداخلي الخام، الذي بلغ ١٦٣ مليار دولار في ٢٠٢١، وفق بيانات البنك

الـدولي، فيـما بينـما يبلـغ الناتـج الداخـلي الخـام لجنـوب إفريقيـا «أصغـر اقتصـاد في بريكـس» ٤١٩ مليـار دولار، أي مرتـين ونصـف ضعـف الاقتصـاد الجزائـري.. وهـو مـا انتبـه إليـه الرئيـس الجزائـري، حيـث وضـع تجـاوز ٢٠٠ مليـار دولار ناتـج داخـلي خـام، هدفـا لدخـول بريكـس، وهـو هـدف ليـس مسـتحيلا ولا صعبـا، ولكنـه مرتبـط بمـدى ارتفـاع أسـعار النفـط والغـاز بالدرجـة الأولى.

وتجـاوز الناتـج الداخـلي الخـام للجزائـر مـا بـين ٢٠١١ و٢٠١٤، سـقف ٢٠٠ مليـار دولار، حيـث بلـغ ٢١٣,٨ مليـار دولار في ٢٠١٤، نتيجـة لارتفـاع أسـعار النفـط لتتجـاوز سـقف ١٠٠ دولار للبرميـل، وزيـادة إنتـاج النفـط الجزائـري ليبلـغ نحـو ١,٥ مليـون برميـل يوميـا.

خاتمة.. سيناريوهات "الانضمام»:

لا شـك أن هنـاك جملـة مـن الفوائـد سـتحققها الجزائـر في حـال انضمامهـا إلى مجموعـة بريكـس، معظمهـا ذات طابـع اقتصـادي، وهـي تـشي بسـعي الجزائـر إلى التأقلـم مـع التغـيرات الراهنـة، وخاصـة الحـرب الروسـية - الأوكرانيـة، والعمـل مـن أجـل أن تكـون جـزءًا مـن المسـتقبل ضمـن أفـق تشُّـكل عالم "متعـدد الأقطاب" تقـوم فيـه روسـيا والصـين - العضـوان الأساسـيان في بريكـس - بالـدور الأكـبر، مـع الحفـاظ في الوقـت نفسـه عـلى العلاقـات الاسـتراتيجية القديمـة مـع الغـرب.

ومـن الواضـح، حسـب المعطيـات الراهنـة لجهـة انضـمام الجزائـر لبريكـس انهـا سـتكون أمـام سـيناريوهات ثلاثـة، هـي:

السـيناريوالأول: الانضـمام الـكلي أن تسـتوفي الـشروط، وتتـم موافقـة أعضـاء المجموعـة عليهـا، وبالتـالي تندمـج كليًـا في المجموعـة، بعدمـا تقدمـت الجزائـر رسـميًا بملـف للانضـمام. خاصـة وأن "بريكـس" تكتّـل اقتصـادي لا يأخـذ طابـع المنظمـة الرسـمية، وبالتـالي فـإن عمليـة الانضـمام لا تحتـاج إلى محـاورات ومفاوضـات ثنائيـة طويلـة المـدى، ولقـاءات وشروط أو معايـير معيّنـة يجـب الالتـزام بهـا، كتلـك المتعلقـة بالانضـمام إلى منظمـة التجـارة العالميـة عـلى سـبيل المثـال، حيـث تكتفـي الدولـة الراغبـة في الانضـمام باقـتراح ذلـك لـتردّ الأطـراف العضـوة، وقـد حظيـت الجزائـر اليـوم بموافقـة كل مـن الصـين وروسـيا..

السيناريو الثاني: الانضمام الجزئي أن يتم الاكتفاء بالانضمام إلى بعض مؤسسات بريكس، خاصة البنوك، ويمكن أن نعتبره انضمامًا جزئيًا ..

السيناريو الثالث: الوعد بالانضمام أن يكون الانضمام إلى مجموعة بريكس "وعدًا مستقبليًا"، يتحدد مصيره بناء على رد فعل الحلفاء القدامى، وعلى تطور الأحداث على الصعيد العالمي في المستقبل المنظور.. فالواقع انه حتى الآن لم تتوفر الظروف أو شروط الانضمام، وأنه ربما يعد التقديم بمثابة سعي إلى تحقيق متطلبات ذلك»، حيث يتوقع البعض أن يكون الالتحاق «بعد ثلاث أو أربع سنوات حتى يندمج اقتصاد الجزائر مع اقتصادات دول الاتحاد، لا سيما أن الدخل المحلي لهذه الدول يفوق الجزائر بثلاث أو ثماني مرات».

والخلاصة يبدو أن الجزائر في علاقتها الراهنة والمستقبلية مع مجموعة بريكس، ليست مرهونة فقط بالشق الاقتصادي لجهة التوسع والمكاسب، وإنما لها علاقة أيضًا بالمواقف السياسية، من ذلك احتمال انضمام دول أخرى لبريكس، وهي على خلاف مع الجزائر، على النحو الذي سيظهر فيه موقف الجزائر من انضمام المغرب..

المصادر:

- خالـد عمـر قفـه، الـدول العربيـة و"بريكـس".. أي مسـتقبل مشـترك؟، مركـز ترنـدز للابحـاث ، ١٥ ينايـر ٢٠٢٣ ،الرابـط

https://trendsresearch.org/ar/insight/%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%

- تقرير بموقع فرانس ٢٤ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٣٠ من رابط

https://2u.pw/bgf0Jqf

تقرير بموقع اندبنتدنت عربية بتاريخ ١٩ اغسطس ٢٠٢٢ ..الرابط:

https://www.independentarabia.com/node/363166/%D8%B3%D98%A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D982%%D8%A٪VF

- تقرير بموقع دويتشة فيلة بتاريخ ٤ اكتوبر ٢٠٢٢ الرابط:

https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D986%%D8%B6%D993%85%

- تقرير بموقع وكالة إرم بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢ ..الرابط:

https://www.erembusiness.com/economy/ajvmatzplc

- تقرير بموقع الشروق اونلاين الجزائري بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٨ .. الرابط

https://www.echoroukonline.com/7%D985%%D983%%D8%A7%D8%B3%D8%A8-

- تقرير ثان بموقع الانتبنتدنت عربية بتاريخ ١٢ /٢٠٢٢/١١ رابط

https://2u.pw/eL3TQue

- تقرير بموقع الشرق بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١١ .. الرابط

https://2u.pw/ksSxmTA

- تقرير آخر بموقع صحيفة الشروق الجزائرية بتاريخ 2023/1/8 الرابط

https://2u.pw/gR6bBCl

- تقرير بموقع الميادين نت في ٧ مايو ٢٠٢٣ من الرابط

https://2u.pw/3cp38ly

- تقرير ثان بموقع الميادين بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٢.. الرابط

https://www.almayadeen.net/news/economic/%D985%%D8%A7%D8%B0%D8%A7

تقرير بموقع صحيفة النهار الجزائرية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٢ .. الرابط.. 2023

- https://www.ennaharonline.com/%D8%A5%D986%%D8